PARFAIT

مشاركة المرأة في التقدم
والابتكار في تونس

أدوات تعزيز المشاركة المدنية

وثيقة تثمين منهجية مشروع PARFAIT - تونس

ALDA
European Association for Local Democracy
Association européenne pour la démocratie locale

SAWA
تحالف من أجل نساء تونس
COALITION POUR LES FEMMES DE TUNISIE

EUROPEAN PARTNERSHIP FOR DEMOCRACY

moussawat

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

جدول المحتويات

I. توطئة 2
II. المقدمة 2
2.1. السياق 2
2.2. استراتيجية مشروعPARFAIT 3
2. 3. الأنشطة التحضيرية لتنفيذ الأدوات 4
III. الأدوات المنهجية 6
تكوين حول الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية 8
تكوين حول الميثاق الأورو-متوسطي للمساواة بين الجنسين 15
شاحنة الحملات التوعوية 22
IV. الخلاصة 29
V. عن المشروع 30

I. توطئة

في حين أن الديمقراطية التمثيلية التقليدية تتميز أساسا بإجراء الانتخابات وبالإجراءات البرلمانية، فإن الديمقراطية التشاركية تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم اليومية من خلال أدوات التشاور العام. ويكمن جوهر الديمقراطية التشاركية في اعتبار المواطنين أطرافا فاعلة في الحياة المجتمعية وليس مجرد متلقين سلبيين للقرارات الصادرة عن السلطات. وقد تبلورت الديمقراطية التشاركية بداية من ستينيات القرن الماضي عبر الميزانية التشاركية والتي تمثل الأداة الأولى للتشاور مع المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ الإنفاق المحلي.

ويتبين في هذا السياق أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمواطنة النشطة. وفي الواقع، يصبح المواطنون المنخرطون في عملية صنع القرار في نهاية المطاف أكثر إلماما بالمعلومات بل أكثر إدراكا للقضايا المتعلقة بالحياة العامة من خلال منحهم القدرة على تقديم حلول عملية لحل المسائل المتعلقة بالجهة. لذا تمثل اللامركزية وعملية تمكين المواطنين المفهومين الرئيسيين بالنسبة إلى الديمقراطية التشاركية.

ويمكن أن تتخذ المشاريع التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية أشكالا مختلفة وفقا للسياق التاريخي والجهات الفاعلة المعنية والأماكن التي يتم تنفيذها فيها. ونذكر من بينها على سبيل المثال الندوات أو الأنشطة الأكثر تفاعلية مثل ورشات العمل والتدريبات أو حتى طرق التعليم غير الرسمية مثل *//المسرح المجتمعي*. وباعتماد هذه الوسائل يصبح المواطنون في حد ذاتهم موارد إذ يمكنهم التعاون مع السلطات المحلية من خلال حوار يتميز بالشفافية والاستمرارية بالإضافة الى اقترابهم من بعضهم البعض. ويمثل التزام السلطات بضمان مشاركة المواطنين في تطوير ونشر السياسات العامة جزءا من مبادئ الحوكمة الرشيدة الاثني عشر التي وضعها مجلس أوروبا سنة 2008.

وقد تمت صياغة مشروع PARFAIT من قبل الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية (ALDA) في السياق الحالي الذي يشوبه غياب للمساواة الجنسانية في المجال السياسي وبدعم من الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وتعزيز دورها في السياسة العامة جاعلين من الديمقراطية التشاركية والأدوات المتاحة - وطنيا أو دوليا – دعائم له.

II. المقدمة

2.1. السياق

تم سنة 2014 تكريس مبدأ اللامركزية في الدستور التونسي الجديد وهو ما من شأنه أن يشجع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني على المشاركة بشكل أكبر في الحياة العامة. ونذكر على وجه التحديد الفصل 46 الذي يلزم الدولة بتحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. كما سمح الدستور باعتماد القانون الانتخابي الجديد لسنة 2014[1] الرامي إلى تحقيق التناصف بين النساء والرجال في القوائم الانتخابية من خلال اشتراط التناصف العمودي والتناوب في تكوين قائمات المرشحين. ومن نفس المنطلق، فقد اعتمد مجلس نواب الشعب سنة 2017 قانونا أساسيا ينص على التناصف على مستوى رؤوس القائمات الحزبية والائتلافية المترشحة في أكثر من دائرة انتخابية بلدية أو جهوية[2] واحدة.

[1] قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014
[2] قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017

ويعد هذا القانون مبادرة حقيقية لتعزيز تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة. كما يشير سياق السنوات الأخيرة إلى إعطاء مكانة أكبر للمرأة في الحياة العامة.

وإن المواطنين عموما والنساء بشكل خاص مدعوون للمشاركة بشكل أكبر في إدارة الشؤون المحلية. وبالتالي فإن تحرير المرأة وتمكينها يمثل جزءا لا يتجزأ من مكونات السياق الاجتماعي التونسي الحالي.

وتمثل هذه التغييرات فرصا سانحة وجب اغتنامها من قبل المرأة التونسية، وعليه فإن المشروع الحالي يتمحور حول الضرورة الجديدة لتجديد إدارة الشؤون المحلية. كما يهدف الإجراء الموصوف أدناه إلى تحسين مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس من خلال منح النساء والمجموعات النسائية الوسائل اللازمة للاندماج الكامل في الحياة العامة.

2.2. استراتيجية مشروع PARFAIT

يندرج مشروع PARFAIT ضمن السياق الخاص للانتخابات البلدية التونسية لسنة 2018 واعتماد قانون الحكم المحلي التونسي في نفس الآن تقريبا.

ونضرا لكون البيئة التشريعية والاجتماعية مواتية بوجه خاص لمشاركة أهم للمرأة في الحياة العامة بشكل عام، فقد تم إعداد مشروع PARFAIT لتقديم الدعم لهذا الالتزام على المستوى المحلي. وكان الهدف الأساسي لمشروع PARFAIT التأكيد على الدور السياسي للمرأة - بصفتها ناخبة ومرشحة وقبل كل شيء مواطنة مستنيرة وملتزمة ومشاركة.

ومر تحقيق هذا الهدف عبر 4 محاور متكاملة:

- بناء قدرات المرأة بما يمكنها من التدخل بشكل مستقل ونشط في صنع القرار؛
- تعزيز الحوار بين المجموعات النسائية والسلطات المحلية في مجالات مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار وإدماج المنظور الجنساني في السياسات المحلية؛
- بناء قدرات السلطات المحلية والنساء على مستوى تفعيل آليات المشاركة الضرورية لإنشاء عمليات الحوار؛
- القيام بحملات توعية موجهة إلى المواطنين والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المحلية مما من شأنه أن يخلق بيئة أقل عدائية تجاه مشاركة المرأة في السياسة.

وقد تم تنفيذ مشروع PARFAIT في 6 ولايات (وهي قفصة والقيروان وتونس الكبرى وجندوبة وقبلي والمهدية) وقد استهدف 180 امرأة و90 ممثلا عن السلطات المحلية بالإضافة الى مواطنين ووسائل إعلام في جميع أنحاء الولايات السالف ذكرها. كما تسنى التنفيذ الفعال للمشروع من خلال ائتلاف ضم العديد من الجهات الفاعلة الشريكة بما في ذلك الفرع التونسي للشراكة الأوروبية للديمقراطية والتحالف من أجل نساء تونس ووكالة الديمقراطية المحلية في القيروان.

2. 3. الأنشطة التحضيرية لتنفيذ الأدوات

على الرغم من وجوب مرور تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة المحلية بجهود العديد من الجهات الفاعلة (السلطات المحلية والمواطنين ووسائل الإعلام وما إلى ذلك) وعدم الاقتصار على مشاركة المرأة في حد ذاتها، فإنه من الضروري تحديد المجموعات التي سيقع العمل معها بشكل مسبق. وللحصول على أفضل نتائج لأدوات بناء القدرات، فإنه من الضروري أن تكون المجموعات قادرة على إدماج واستخدام هذه الأدوات. وقد أولى مشروع PARFAIT اهتمامًا خاصًا لمجموعة النساء المشاركة في المشروع بهدف تمكينهن من جميع السبل التي من شأنها أن تيسّر لهنّ المشاركة مع الجهات الفاعلة الأخرى والتي تتحمل بدورها مسؤولية تشريكهن. وبالتالي، فإنه يتوجب التفكير المسبق في مرحلتين أوليتين: مرحلة محورية لتحديد النساء المستفيدات ومرحلة تطوير مستوى المهارات بشكل يسمح للنساء المستفيدات بالمشاركة في التدريب والمناقشات على نحو فعال من خلال إدراك التحديات.

مرحلة تحديد النساء المستفيدات

تعتبر مرحلة تحديد النساء المستفيدات محورية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وفي الواقع فإنه لا يمكن لأدوات مشاركة المواطنين أن تأتي بنتائج إلا إذا توفرت لدى الأشخاص الذين يتقنونها الإرادة اللازمة لاستخدامها. وفي هذا الإطار لا ينبغي أن يكون الضوء المسلط مرارا على امتلاك المهارات التقنية والمعرفة السياقية سببا لجعلها شرطًا ضروريًا في عملية اختيار المستفيدين إذ أنه سيتم اكتساب معظم المهارات أثناء الأنشطة التحضيرية. ومع ذلك، فإنه يجب تعزيز عملية تقييم الدافع الشخصي وراء الانخراط في مسار التدريب وتعزيز القدرات والمهارات اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة العامة.

وقد سعت عملية الاختيار التي تم تنفيذها كجزء من مشروع PARFAIT إلى تحديد 30 امرأة مستفيدة في كل ولاية. وتهدف هذه العملية إلى إيلاء الأولوية للنساء اللواتي لديهن اهتمام شديد بأن يصبحن

أكثر انخراطا في الحكم المحلي وحتى التي تفكرن في إمكانية الترشح للانتخابات البلدية القادمة. وبشكل أعم، فلقد تم تخصيص هذا المسار للنساء اللاتي تمتلكن القدرة على التأثير في المجتمع أو اللاتي ترغبن في اكتساب هذه المهارة من خلال النضال من أجل المصالح العامة للمرأة في هذا المجتمع.

مرحلة رفع المستوى

تمكن مرحلة تنمية كفاءات المرأة المستفيدة النساء من متطلبات أساسية من شأنها تمكينها من المشاركة الكاملة في المناقشات والحصول على النتائج الأمثل لأنشطة بناء القدرات. وفي الواقع فإنه من الضروري أولاً أن يكتسب جميع المستفيدين المهارات والمعارف التقنية اللازمة لفهم الأدوات واستيعابها. وتهدف هذه المرحلة بشكل خاص في إطار مشروع PARFAIT إلى تعزيز قدرة المرأة على صياغة احتياجاتها والتعبير عنها، وإلى دعم تمكنها من المجال التشريعي واستيعابها لمفاهيم معينة بشكل يمكنها من استيعاب المجال الاجتماعي-السياسي واكتساب قاعدة اجتماعية تجعلها قادرة على تعبئة جهودها من أجل الاستثمار في عملية الحكم المحلي كاملة.

وعليه، فقد تم إنجاز ست دورات تكوينية مواضيعية لتمكين النساء من إدراك العوائق التي تواجههن ولاطلاعهن على الأدوات الموجودة تحت تصرفهن للتغلب على هذه العقبات.

III. الأدوات المنهجية

تتكون المنهجية التي تم التطرق إليها من 3 نقاط من شأنها المساعدة على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة المحلية: **(1) التوعية بشأن المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار** - يجب أن تمكن هذه الخطوة الجهات الفاعلة المعنية من الاطلاع على الأدوات اللازمة لإشراك المواطنين في المجال العام ومن التمكن منها؛ **(2) التوعية بالنهج الجنساني لإدماجه في إدارة الشؤون المحلية** - تتيح هذه المرحلة تكييف أدوات المشاركة التي اكتسبتها الجهات الفاعلة المحلية مع النوع الاجتماعي، وذلك مع مراعاة التباينات القائمة بين الرجال والنساء على صعيد المشاركة وعبر استهداف المتطلبات المحددة الضرورية لتحسين مشاركتهم وتقديم الاستجابات المناسبة؛ **(3) التصدي إلى التحيز الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية** – فضلا عن وضع أدوات ملائمة تسمح بتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة، فإنه من الضروري التأكد من أن بيئة المرأة مناسبة بشكل يؤدي إلى نتائج فعالة. وفي الواقع فإنه من شأن البيئة الشخصية بالإضافة إلى الرأي العام المجتمعي أن تثبط أو حتى تقيد المشاركة السياسية للمرأة داخل مجتمعها المحلي. وتمثل هذه الخطوة الأخيرة خطوة حاسمة بالفعل للأمل في الحصول على نتائج إيجابية بعد تطبيق الأدوات التقنية. وفضلا عن توفير جميع وسائل المشاركة للنساء المستهدفات، فإنه يمكن للسياق الذي هن فيه أن يؤثر إلى حد كبير (على نحو سلبي أو إيجابي) على اختيارهنّ القيام بذلك.

ويعتزم هذا الدليل وصف نشاط لكل من الأهداف الثلاث سالفة الذكر. وفي الواقع وبعد تنفيذ مشروع PARFAIT على مدى عامين ونصف، فإنه يبدو من الممكن تحقيق أهداف على المدى القصير بشكل سريع عن طريق الاقتصار على أنشطة محددة. وقد برزت الأنشطة الثلاثة الواردة أدناه كأكثر الأنشطة فائدة بالاستناد إلى سهولة التنفيذ/جودة النتائج المحققة.

ويعرض الرسم البياني أدناه جميع الأنشطة المصنفة حسب الهدف المرجو تحقيقه كما يسلط الضوء على النشاط المعروض في الدليل لكل هدف.

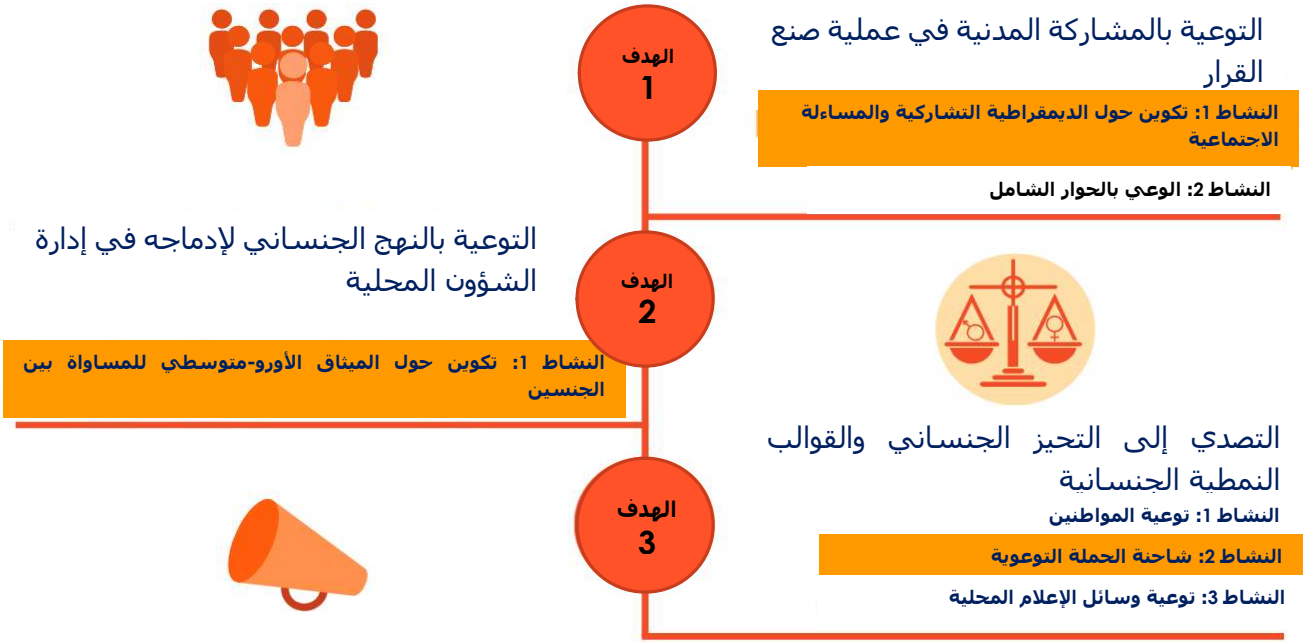

وهكذا سيتم تقديم تكوين حول الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية كإجابة على الهدف الأول (التوعية بالمشاركة المدنية في عملية صنع القرار) وسيتم تقديم تكوين حول الميثاق الأورو-متوسطي للمساواة بين الجنسين كإجابة على الهدف الثاني (التوعية بالنهج الجنساني لإدماجه في إدارة الشؤون المحلية)، كما سيتم تقديم شاحنة الحملات التوعوية كإجابة للهدف الثالث (التصدي إلى التحيز الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية).

الهدف العام

اكتساب المعرفة والدراية العملية المتعلقة بنهج الديمقراطية التشاركية والجهات الفاعلة فيها.

اختيار المشاركين

تهدف الدورة التكوينية إلى جمع ممثلات عن السلطات المحلية ومجموعة من النساء من نفس البلدية. وقد تم تصميم هذه الدورات التكوينية على أساس غير مختلط، أي أنها مخصصة للنساء، وذلك بهدف ضمان سير التكوين وبالتالي عملهن المستقبلي. وتنتمي المشاركات إلى المجتمع المدني والسلطات المحلية وذلك بهدف بدء أو تعميق مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي المحلي.

النساء | ستمثل النساء اللاتي ستشاركن مصالح واحتياجات النساء في البلدية ككل. ولذلك فهو من المهم أن تشارك النساء المعنيات في الحياة العامة وأن تقمن بإعلاء صوت النساء في المجتمع المحلي.

السلطات المحلية | ستكون السلطات المحلية ممثلة عبر نساء تنتمين إلى المجالس البلدية. وفي الواقع، فإن هذه الدورة التكوينية تهدف إلى تمكين النساء المشاركات من جميع المفاهيم الأساسية لكي يكون لهنّ دور نشط في عملهم الإداري.

سير الأعمال

- **تعريف الديمقراطية التشاركية وتحديد الفاعلين فيها**
- **أدوات مشاركة المواطنين**
- **وضع خطة عمل وإعداد جلسة حوار عامة**

تفاصيل الأنشطة

1 **تقديم** جدول أعمال الدورة التكوينية وأهدافها ومحتواها بالإضافة إلى دور المكون (المتمثّل في التكوين وليس التدريس) ودور المشاركين. بالإضافة الى الموافقة على جدول الأعمال مع المشاركين.

2 القيام بتمرين "**كسر الجليد**" لبدء اليوم بابتسامة وفسح المجال للمشاركين للتعرف على بعضهم البعض (لعبة لحفظ الأسماء أو معلومات أخرى عن المشاركين الآخرين). وإذا ما كانت هناك ثقة متبادلة بين أعضاء المجموعة، فيمكن للمكون أن يطلب من المشاركات اقتراح أغنية للغناء والرقص معا.

3 **التوقعات والمخاوف**. تقوم كل مشاركة بكتابة توقعاتها ومخاوفها فيما يتعلق بالدورة التكوينية على ملصقات من لونين مختلفين ومن ثم يتم إلصاقها على الحائط ولكن دون مناقشتها في الجلسة العامة إذ أنها ستكون مفيدة للمكون للحصول على فكرة شاملة عن شعور المجموعة ولاستعمالها للقيام بتوجيه الدورة التكوينية، إذا اقتضى الأمر.

4 ما هي الديمقراطية التشاركية؟

المواد المستخدمة : بطاقات بلونين مختلفين وأقلام جافة ولوح ورقي وبوربوينت وأوراق

تقوم كل مشاركة بكتابة الجوانب الإيجابية والسلبية للديمقراطية التشاركية، حسب رأيهن، على ورقتين ملونتين.

ويجب أن ينبثق النقاش من تبادل الأفكار التي طرحتها المشاركات: ومن ثم القيام بتخطيط للبطاقات لتيسير النقاش عبر تكوين وسيلة مساعدة بصرية.

ثم يأتي الجزء النظري الذي يهدف إلى تعريف الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية و"الحوكمة المحلية الرشيدة" والحوكمة المفتوحة. وسيتم تقديم أمثلة ملموسة على امتداد الجزء النظري، لا سيما من الواقع الأوروبي وغالبا ما سيتم استكمالها بأمثلة تستحضرها المشاركات من تجاربهنّ الشخصية في تونس. وسيتم تحليل الفصل 139 من الدستور التونسي لسنة 2014 من منظور الإجراءات والقوانين الموضوعة للديمقراطية التشاركية (برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية ومخطط الاستثمار البلدي التشاركي والمخطط البلدي للتصرف في النفايات).

وفي الختام، يتم اسناد واجب شخصي إلى المشاركات يتمثل في طرح السؤال التالي على ثلاثة أشخاص على الأقل من المحيطين بهن أو حتى من الغرباء: "ما هي الديمقراطية التشاركية حسب رأيك؟"

5 الجهات الفاعلة في الديمقراطية التشاركية

المواد المستخدمة: بطاقات بلونين مختلفين وأقلام جافة ولوح ورقي وبوربوينت وأوراق

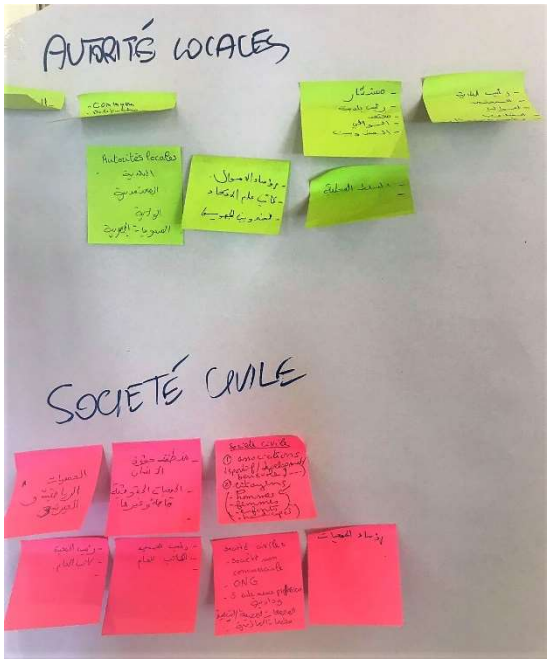

يكون الجزء الأول مخصصا لتحديد وفهم دور مختلف الجهات الفاعلة في الديمقراطية التشاركية. وكخطوة أولى، يتم طرح سؤال على المشاركات حول الجهات التي يعتقدن/ يعلمن أنها فاعلة في الديمقراطية المحلية ولا سيما المنتمية إلى المجموعتين التاليتين: السلطات المحلية والمجتمع المدني. وتقوم المشاركات بكتابة الأجوبة على الملصقات؛ ثم يتم تجميع الإجابات وإلصاقها على اللوح الورقي.

وبعد القيام بهذا العصف الذهني، يتم تخصيص شريحة للإجابة عن "لماذا يجب إشراك هاته الجهات الفاعلة؟" ليتم وضع قائمة بالحجج الرئيسية وطرحها للنقاش.

ومن ثم يتم عرض وتعريف الجهات الفاعلة في الديمقراطية التشاركية واحدة تلو الأخرى على البوربوينت ويقع تحليل وشرح ومناقشة دورها في النهج التشاركي.

6 القواعد الأساسية للديمقراطية التشاركية

المواد المستخدمة : أوراق وملصقات وبوربوينت ولوح ورقي في حال وجود ملاحظات من قبل المشاركات

يتم شرح الأسس الأربعة التي يقوم عليها أي مسار سليم للنهج التشاركي: اختيار المشاركات (ممثلات عن المجتمع المحلي) وأشكال الاتصال والحوار التي سيتم اعتمادها (يجب أن يكون الاتصال فعالا وملائما للجهات المستفيدة) والخطوات الرئيسية وشفافية التشاور، وأخيرا الردود والتعليقات على المشاورات، وهو أمر ضروري، حتى لا يتم احباط المشاركات ولا يتم تثبيط عزمهن على المشاركة.

7 المستويات المختلفة للمشاركة

المواد المستخدمة : بوربوينت ولوح ورقي في حال وجود ملاحظات من قبل المشاركات

يتم عرض أربعة مستويات من المشاركة من خلال رسم تخطيطي: يتم ترتيبها من "الأضعف" إلى "الأقوى" حسب درجة المشاركة كالآتي: المعلومات والتشاور والحوار والشراكة. ويتم تناول مختلف مستويات التعاون في عمليات صنع القرار بصورة متوازية. كما يتم عرض مجموعة واسعة من الأدوات الخاصة بكل مستوى من مستويات المشاركة الأربعة في جزء نظري ويتم تقديم الأمثلة بصفة منتظمة.

8 تمرين حول وسائل مشاركة المواطنين : المعلومات

المواد المستخدمة: بوربوينت ولوح ورقي وأقلام لبدية

السيناريو الواقعي المطروح على المشاركات: لقد تم اتخاذ قرار من السلطات المحلية يتعلق بكل المواطنين أو بجزء منهم. ويجب على المشاركات تحديد 3 مجموعات/ فئات من السكان الذين يصعب الوصول إليهم (المشردين والأميات وما إلى ذلك). ومن ثم يجب عليهن وضع خطة عمل حول الوسائل الأمثل لإيصال المعلومات إلى هذه الفئات السكانية من خلال العمل في مجموعات صغيرة؛ ويجب أيضا إعداد برنامج عمل مع مراعاة العوائق المحتملة المتعلقة بكل مجموعة سكانية مستهدفة. وبعد الانتهاء من عرض خططهنّ، تقوم المشاركات بالتناقش واستخلاص المعلومات بشكل جماعي.

9 تمرين حول وسائل مشاركة المواطنين : الاستشارة

المواد المستخدمة: أوراق وأقلام جافة وأقلام لبدية وملصقات وبوربوينت ولوح ورقي

يتمثل التمرين في لعب (أو تقمص) الأدوار. في البداية يقوم المكون بتحديد مشكلة ما لتكون موضوع استشارة شعبية. وعادة ما تظهر خلال اليوم الأول من الدورة التكوينية ومن خلال المناقشات عدة مشاكل محلية وهو ما يساعد المكون على تحديد المشكلة الأكثر ملاءمة للتمرين بكل سهولة. وإذا لزم الأمر يمكن للمكون استشارة المشاركات وأن يطلب منهن اقتراح مشكلة ذات صلة وعلى درجة من الأهمية بالنسبة لهن.

ويقوم المكون بكتابة الأدوار المختلفة للأطراف المعنيين والمنخرطين على الملصقات (أي رئيس البلدية والتاجر والمعلم وممثل عن جمعية بيئية والمواطن، إلخ) ويجب أن تكون الأدوار مرتبطة بالمشكلة التي تم تحديدها.

ومن ثم تقوم المشاركات بالتقاط إحدى الملصقات بصورة اعتباطية وعليهن أن يلعبن الدور المكتوب عليها. بالاستناد إلى أدوارهن، تنقسم المشاركات إلى مجموعتين وهما الفريق البلدي والمجتمع المدني. ويتوجب على الفريق البلدي وضع جدول أعمال وتوجيه دعوة الى المجتمع المدني كما يتم تعيين ميسر (حيث يكون شخصا دبلوماسيا وليس خجولا). ويجب على المكون حضور الاجتماع دون التدخل فيه. وتقوم المجموعتان عند التقائهما بالشروع في المباحثات والمناقشات حول جدول الأعمال في علاقة بالمشكلة المحددة في بداية التمرين.

وبعد الانتهاء من لعب الأدوار، يتم عرض فيديو محاكاة لهذا التمرين بهدف اثراء المناقشات وتبادل الأفكار مع المشاركات حول كيفية لعب الأدوار.

10 خطة العمل : ما هي طريقة التنفيذ الأنسب لكم؟ وضع خطة عمل

المواد المستعملة: أوراق وأقلام جافة وبوربوينت ولوح ورقي

يكمن الهدف هنا في جعل المشاركات تتساءلن عن التنفيذ العملي لما تعلمنه أثناء الدورة التكوينية: أي الربط بين الدورة التكوينية وواقع عملهن / نشاطهن اليومي. ولذا تقوم كل مشاركة بشكل فردي أو في إطار مجموعة (في حال كانت العديد من المشاركات تنتمين إلى نفس المنظمة) بالتفكير في الإجراءات / القرارات / الأفكار الملموسة التي ينوون تنفيذها من خلال ممارسة وظائفهم (كممثلة عن منظمة غير حكومية أو ناشطة أو مسؤولة بلدية، إلخ) والمستقاة من الدروس المستفادة من الدورة التكوينية. وبالتالي، تؤدي الدورة التكوينية حول الديمقراطية التشاركية إلى تطوير خطة عمل تفصيلية نسبيا، أين يتوجب على المشاركات استعمال جدول تمت طباعته بغرض تحديد:

- مكان عملهن
- هدفهن الأساسي وأهدافهن الفرعية
- استراتيجياتهن
- اجراءاتهن التي يجب ترتيبها في جدول زمني

ومن ثم تلتقي المشاركات بعد الانتهاء من هذا التمرين لنقاش خطط عملهن مع الجميع.

السياق

شهدت العملية الديمقراطية في تونس تقدما واضحا منذ سنة 2011. ورغم السماح بمشاركة المواطنين وحتى تشجيعها بقوة، تظل مشاركتهم تحديا كبيرا ولا يمكن للنوايا الحسنة وحدها أن تكون عاملا للنجاح. وهو ما يتطلب استعداد كل أصحاب المصلحة إذ توجد العديد من المفاهيم والأساليب التي يجب مناقشتها مع جميع الأطراف المعنية مثل وسائل المشاركة والتواصل بين المجتمع المدني والسلطات المحلية والحوكمة المفتوحة. ويتنزل تقديم هذه الدورة التكوينية بشكل خاص في هذا السياق، حيث يرغب المواطنون التونسيون والمجتمع المدني التونسي في المشاركة وحيث تميل السلطات المحلية إلى الشروع في مثل هذه العمليات: ولبلوغ هذه الغاية، يهدف هذا التكوين إلى التباحث معهم في الوسائل والقوانين والمفاهيم والإجراءات الحاليّة التي تخص مجال مشاركة المواطنين.

نقاط القوة

- **المحاكاة والانشطة العملية في مجموعات** : وهي بعيدة كل البعد عن كونها مجرد تمارين بسيطة، إذ أنها ضرورية لإثارة المشاكل المحلية ولإثراء النقاش والتفكير الجماعي في الحلول الممكنة. كما أنها تضمن التكوين التفاعلي فعلا وهو ما يسمح للمشاركات بالمشاركة والفهم من خلال الممارسة.
- **المجموعات المستهدفة** : يساعد القيام بتكوين لممثلات عن المجتمع المدني أو السلطات المحلية في تجميع أصحاب المصلحة الأساسيين في الحكم المحلي حول طاولة واحدة، إذ أنه لا تتوفر لديهم الفرصة للاجتماع في الظروف العادية أو لا يرون الفائدة من ذلك. وبالإضافة إلى الجانب التعلمي، فإن هذه الدورة التكوينية تمثل فرصة لهؤلاء الفاعلين للبدء في التفكير في العمل وفي دورهم السياسي والاجتماعي. ولذلك تمثل الدورة التكوينية فرصة فعلية للنقاش والتبادل والتعاون المحتمل (ومن الواضح أن هذا يعتمد أيضا على الوظيفة المحددة لكل مشارك في الحياة السياسية والاجتماعية). لذا يمكن اعتبار الدورة التكوينية بمثابة مختبر لتعزيز الحوكمة المحلية الرشيدة. ويضطلع المكون هنا بدور الوسيط لتوجيه مناقشة المشكلات بهدف الوصول إلى الحلول الممكنة.

نقاط للتعمق

- **دائما ما يمثل الوقت تحديا**. استغرقت الدورات التكوينية التي تم القيام بها في إطار مشروع PARFAITيومين، ولكن هذه المدة لا تكفي للتعمق على النحو الأمثل في الجزء الأخير من التدريب وهو الأكثر صعوبة: وهو التفكير في كيفية تقديم تطبيق ملموس للمهارات المكتسبة وخاصة في العمل الذي تقوم به المشاركات في حياتهن اليومية. وستتطلب صياغة خطة عمل مسبوقة بالتفكير في التطبيقات الممكنة للديمقراطية التشاركية جلسة لاحقة وممتدة يتم تكريسها بالكامل لتحليل إمكانيات تحقيق هذه الممارسات على المدى القصير والمتوسط.

التوصيات

- **الجداول الزمنية**. من المهم تنظيم جدول أعمال بجداول زمنية ملائمة للمشاركات. ويمكن أن تمثل الجداول الزمنية لوسائل النقل العمومية عقبة تأثر على المشاركة الكاملة لبعض المشاركات في الدورة التكوينية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية العمل في مجموعات وأهمية النقاش في هذا النوع من الدورات التكوينية، فإنه من المستحسن حضور جميع المشاركات من البداية إلى النهاية.
- **مدة الدورات التكوينية**. يجب أن تستمر الدورات التكوينية لفترة أطول وذلك للسماح بتعميق الجوانب المذكورة أعلاه وللسماح للمشاركات بالخروج من قاعة التدريب بأدوات عملية يمكن تطبيقها في مهامهنّ السياسية والاجتماعية اليومية. ويقترح أن تستمر الدورة التكوينية لمدة 3 أيام على الأقل (أي أطول بيوم من PARFAIT).

تكوين حول الميثاق الأورو-متوسطي للمساواة بين الجنسين

المدة

يومان

14 ساعة

المفاهيم الأساسية

الجندر أو النوع الاجتماعي

حقوق الانسان

الديمقراطية التشاركية

15 مشاركا

8 نساء من المجتمع المدني

7 ممثلين عن السلطات المحلية

قامت خبيرة في النوع الاجتماعي من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) بتقديم التكوين

الهدف العام

تشجيع تنفيذ السياسات التي تستجيب الى احتياجات المرأة من خلال إقامة حوار مستمر بين المرأة والسلطات المحلية وعبر إشراكها في صنع القرار المحلي.

اختيار المشاركين

تهدف الدورة التكوينية الى تجميع ممثلي السلطات المحلية والنساء من نفس البلدية. ومن الضروري ان تكون للمشاركين معرفة مسبقة بالأدوات الدولية لحقوق الإنسان.

النساء / تمثل النساء اللاتي ستشاركن مصالح واحتياجات النساء في البلدية ككل. ولذلك فهو من المهم أن تشارك النساء المعنيات في الحياة العامة وأن تقمن بإعلاء صوت المرأة في المجتمع المحلي.

السلطات المحلية / من المهم التقيد بقدر من التكافؤ عند اختيار هذه الفئة من المشاركين. ففي حال كان جميع ممثلي السلطات المحلية رجالا، فقد تؤدي الدورة التكوينية إلى نقاش بين النساء والرجال بدلا عن حوار بين النساء والسلطات المحلية التي يعتمدن عليها.

سير الأعمال

- **تحديد الإطار والادوات والمنهجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي**
- **التحليل الجنساني**
- **الميثاق الأورو-متوسطي للمساواة بين الجنسين**
- **دمج النوع الاجتماعي في البرمجة المحلية والتخطيط له**

تفاصيل الأنشطة

1 مقدمة

المواد المستخدمة : بوربوينت

تقديم عرض للمشاركين حول إطار وأهداف التكوين والنتائج المتوقعة.

2 المساواة والنوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في العالم والمنطقة والبلاد

المواد المستخدمة: لوح ورقي من أجل العصف الذهني

وسيلة لتحديد السياق: يتيح هذا النشاط مقارنة وضع المرأة وكيف يُنظر الى النوع الاجتماعي باستخدام طريقة "القمع". وتكون الملاحظات المذكورة مدعومة بمؤشرات.

3 تحديد الإطار المفاهيمي والتنفيذي للنوع الاجتماعي

المواد المستخدمة : أوراق وأقلام جافة ولوح ورقي

يبدأ النشاط بعصف ذهني: يعبر الجميع عن تعريفهم للنوع الاجتماعي ويناقشونه ومن ثم يقدم المتحدث عرضا موجزا حول النوع الاجتماعي محاولا تجميع جميع المفاهيم التي أثارها المشاركون. ويجب أن يقدم العرض التقديمي للمشاركين تعريفا مفاهيميا للنوع الاجتماعي بالإضافة الى تعريف عملي وملموس: كيف يتم تعريف النوع الاجتماعي في تونس وما هي النصوص التي تتناول مسألة النوع الاجتماعي؟

4 تحليل النوع الاجتماعي

المواد المستخدمة : لوح ورقي

تهدف هذه الجلسة إلى حث المستفيدين على تحليل مكانة الرجال والنساء في سياق المنطقة التي يعيشون فيها والأدوار والموارد المسندة لكل منهما حسب النوع الاجتماعي . ويعبر المشاركون عن رؤيتهم (في شكل نقاش) ويقوم المتحدث بلعب دور الوسيط ويجب أن يبرز من خلال تدخلات المشاركين الفجوة الموجودة بين الرجال والنساء من حيث الفرص والإمكانيات.

5 تشخيص المجالس البلدية

المواد المستخدمة: أوراق وأقلام جافة وأقلام لبدية وملصقات ولوح ورقي

تهدف هذه الجلسة الى إجراء تشخيص لحالة المجالس البلدية فيما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي من أجل إبراز التطورات والتحسينات الممكنة وفقا لما تمت مناقشته سابقا.

يتم إجراء التقييم من قبل فرق عمل تجمع بين ممثلي السلطات المحلية والنساء المشاركات. ويأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار بيئة البلديات الممثلة وما إذا كانت تشجع على مشاركة المرأة، والطريقة التي يتم تمثيل المرأة بها في المجالس في حال تم اعتماد مبادرات لصالح مشاركة وإدماج المرأة. ويقوم المكون بتعريف المشاركين على كيفية استخدام أدوات التشخيص لتحليل النوع الاجتماعي. ويجب أن يساعد تشخيص النوع الاجتماعي على تحليل دور كل الجهات الفاعلة في المجتمع (السلطات المحلية والمجتمع المدني والمواطنين والنساء والأكاديميين والشركات الخاصة) في المساواة بين الجنسين وفي الوضع الحالي لحقوق المرأة وفي كيفية قدرة كل من هذه الجهات الفاعلة على المساهمة في تحسين حقوق المرأة.

6 النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية : تطبيق الميثاق الأورو-متوسطي للمساواة بين الجنسين في الحياة المحلية

المواد المستخدمة: أوراق وأقلام جافة وأقلام تمييز ولوح ورقي ومطبوعات (الميثاق الأورو-متوسطي)

تعمل الجلسة على عرض وتحليل الميثاق المتوسطي للمساواة بين المرأة والرجل في الحياة المحلية (الميثاق الأورو-متوسطي). في الواقع يتوجّه الميثاق الأورو-متوسطي إلى جميع السلطات المحلية المتوسطية التي تريد أن تشارك علنا ورسميا من أجل ضمان احترام وتنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين على ترابها. وينص الميثاق على تحاليل جنسانية تهدف الى مراجعة الممارسات الحالية بغية التحقق مما إذا كانت قائمة على التمييز أو إذا كانت تستند إلى القوالب النمطية الجنسانية، وأيضا إذا ما كانت تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال. وقد تم تكريس

فصل من الميثاق خصيصا للحياة السياسية مع مواد محددة حول التمثيل السياسي والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية والالتزام العام بالمساواة والتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومحاربة القوالب النمطية. وستسمح هذه الأداة للمشاركين (أعضاء المجالس البلدية والنساء) إستنادا إلى معايير أساسية وفعلية بتقييم ما إذا كانت المشاريع المقترحة في إطار بلديتهم مراعية للنوع الاجتماعي أم لا.

7 وسائل إدماج النوع الاجتماعي في البرمجة المحلية

المواد المستخدمة: أوراق وأقلام جافة وملصقات وأقلام لبدية ولوح ورقي

سينطلق المكون من الميثاق الأورو-متوسطي والسياق الإقليمي ليمر الى المواثيق الوطنية والمحلية. وكما وقع توضيحه سابقا، فإن الميثاق يتيح تحليل الجهات الفاعلة ومدى مراعاة المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

وهكذا يستطيع المكون إظهار أهمية وضع إطار يمكن الاستناد إليه من أجل التصدي الى السياسات والممارسات التمييزية.

ثم يقع تقسيم المشاركين إلى عدة فرق عمل (متكونة من 3 إلى 4 أشخاص) ودعوتهم الى مقارنة ميثاق منطقة ما بالميثاق الوطني وأخيرا بالميثاق الأورو-متوسطي.

ويتيح هذا التمرين للمشاركين إلقاء نظرة فاحصة على المواثيق واللوائح القائمة.

8 تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي

المواد المستخدمة : أوراق وأقلام جافة وملصقات وأقلام لبدية ولوح ورقي

متى أنهى المشاركون دراسة نقاط القوة والضعف في المواثيق المختلفة التي تم فحصها، يتم تقسيمهم مرة أخرى الى فرق عمل (تضم من 3 إلى 4 أشخاص مجمعين حسب البلدية / المدينة إذا أمكن ذلك) وسيعملون على إعداد ميثاق يمكن تطبيقه على المستوى المحلي. ويستمد المشاركون العناصر الأكثر إيجابية والتي تستجيب بشكل أفضل لسياق بلديتهم من المواثيق المختلفة التي قاموا بتحليلها من أجل صياغة ميثاق يضمن المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

ثم يقوم المشاركون بتقديم عملهم في شكل فرق. ويقومون بالاستناد على أشكال التميز المنصوص عليها خلال الدورات الأولى للتكوين وبتوضيح كيف يساعد تطبيق الميثاق على القضاء على هاته الاشكال.

9 مراجعة النوع الاجتماعي : القائمة المرجعية

المواد المستخدمة: أوراق وأقلام جافة ولوح ورقي

لإنهاء التدريب وبعد تقديم جميع المواثيق التي تم إعدادها، يحاول المشاركون، بمساعدة المكون، تحديد النقاط المشتركة الموجودة في جميع المواثيق.

ويقوم المكون بمساعدتهم على إعداد "قائمة مرجعية" باستعمال جميع النقاط المشتركة والتي من شأنها أن تسمح للمشاركين بتقييم أفضل لوضع المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي وفي سياقات مختلفة. ويجب أن تحث هذه الجلسة الأخيرة المشاركين على إعداد ميثاق على مستوى بلديتهم.

ثم يقوم المشاركون بطرح أسئلتهم المتعلقة بعملية إعداد ميثاق.

السياق

رغم اعتبار تونس الدولة الأكثر مساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في العالم العربي، ولا سيما أنّ الدستور يضمن صراحة حق المرأة التونسية في الوصول إلى المناصب الانتخابية وفي حماية حقوقها، في الواقع لا يزال على المرأة التونسية مواجهة حواجز متعددة في مسيرة مشاركتها السياسية. أولا، توجد حواجز قائمة على الجنس تحد من مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة. وتعود هذه الحواجز إلى قصور في الوصول إلى المعلومات في المجال العام وإلى ثقل الأعباء الناجمة عن تعدد الأدوار التي تضطلع بها المرأة والى القوالب النمطية الجنسانية السلبية. ثانيا، تفتقر البلديات التونسية الى المهارات اللازمة لدمج احتياجات ومصالح المرأة بشكل منهجي في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج المحلية، وغالبا ما تكون غير قادرة على تمثيل مصالح المواطنين بشكل فعال وخاصة المواطنات. وأخيرا، يوجد نقص في بعض الأحيان على المستوى المحلي فيما يتعلق بتطبيق ثقافة ديمقراطية حقيقية تخصص مكانة للمواطنين في عملية صنع القرار.

نقاط القوة

- **المراجع المشتركة**. يوفر هذا التكوين أسسا متينة لموضوع النوع الاجتماعي وتأطيره في البيئة السياسية والاجتماعية التونسية. وتجدر الإشارة الى أولوية توضيح نطاق المصطلحات المعتمدة خلال المشروع لضمان الفهم الكامل من قبل جميع الجهات المعنية ودعم رؤية مشتركة لمكانة النوع الاجتماعي في الحياة العامة.
- **تبادل التصورات**. يسمح هذا النشاط الذي يستهدف 15 شخصا بخلق حيز آمن لمناقشة موضوع النوع الاجتماعي وتعزيز التبادل الفعلي بين المشاركين. وفي الواقع فإنه يجعل من الممكن التقاسم الفعلي للخبرات ووجهات النظر وهو ما من شأنه أن يحقق الإثراء المتبادل بين المشاركين وأن يبلغ بشكل فعال الهدف المتمثل في تناول هذا الموضوع الذي يصعب التعامل معه في البعد العام.

نقاط للتعمق

- **الالتزام:** دائمًا ما يكون ضمان بقاء المشاركين ملتزمين بعد انتهاء التكوين أمرا معقدا للغاية. وبما أن الهدف النهائي من التكوين يتمحور حول إعداد ميثاق على مستوى البلديات، فيتعين على المكون الحرص على التفكير مليّا في الالتزام وأن يسأل المشاركين حول الخطوات التالية التي ينوون تنفيذها بعد انتهاء التكوين لإعداد ميثاق. ومن هذا المنطلق يعتبر التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة خلال هذا التكوين مفيدا ويجب على المكون تشجيع إيجاد سبل للتعاون الوثيق بينها في المستقبل.

التوصيات

- **الحرص على ضمان تشريك النساء المشاركات** :إذا ما كان تشخيص البلديات وإعداد المواثيق يتطلب تدخل أعضاء المجالس البلدية، فيجب إثبات أن للمرأة المشاركة مشروعية التدخل أيضًا حتى وإن لم تنتم الى السلطات المحلية. لذا فعلى أعضاء المجالس البلدية الاستماع إليهن لضمان نجاح المبادرات المتخذة.
- **الحرص على ألا يكون الفارق شاسعا بين المشاركين**: (على مستوى المعرفة بمفهوم النوع الاجتماعي ومعرفة الأدوات القانونية الدولية والاهتمام بالسياق وما إلى ذلك).

الهدف العام

الهدف العام: معالجة البيئة الأسرية المعادية للمشاركة السياسية للمرأة والتي قد تثنيها عن المشاركة في الحياة العامة؛ وبشكل أعم، التصدي الى الصورة السلبية للنساء السياسيات والتي قد تدفع الناخبين والناخبات إلى عدم التصويت للأحزاب السياسية التي ترشح نساء على رأس قائمتها.

اختيار المشاركين

سيقود هذه الحملة الميسرون الذين ينظمون دعوة واسعة لدى المواطنين. اذ يتمثل الهدف في الوصول إلى أكبر عدد من الناس بغض النظر عن جنسهم ووضعهم الاجتماعي وما إلى ذلك.

الميسرون | من المهم أن يكون الميسرون ملمين على نطاق واسع بالموضوع الذي سيتحدثون عنه، لذا يجب إيلاء الأولوية الى نشطاء المجتمع المدني على سبيل المثال (خاصة الشباب) وإن توفرت الإمكانية، فيمكن تكوين فرق تضم ميسرين اثنين من جنسين مختلفين. ومن ناحية، فإنه من المهم أن تكون المرأة حاضرة في هذه الحملة وأن تخاطب المواطنين مباشرة حيث أنها في الوضعية الأنسب للتحدث عن التمييز الذي تتعرض له المرأة بشكل يومي. ومن ناحية أخرى، يكون من المستحسن وجود تمثيلية مشتركة للتعامل مع مواطنين معينين في بعض الأوساط.

سائق ومراسل | من الضروري توفير سائق ومراسل للقيام بهذه المهمة. ووفقا للموارد، فإنه بالإمكان تعيين شخص واحد فقط للقيام بهذين الدورين نظرا الى أن مهام إعداد التقارير (بما تشمله من التقاط الصور وتدوين الملاحظات أثناء المحادثات مع المواطنين ومن ثم إجراء مقابلات معهم والتصوير إذا لزم الأمر) تتم فقط بعد توقف السيارة. وبالتالي، لا يعد تشغيل سائق مختص ضروريا، لذا يمكن تعيين شخص من الفريق للقيام بهذا الدور حتى يتم تفادي تكاليف إضافية. ولكن يجب أيضا أن يكون الشخص الذي وقع عليه الاختيار واعيا بالعمل المناط اليه وأكثر قدرة على اعداد تقارير جيدة.

ومن الضروري جذب الإنتباه للميسّرين بتمييزهم ممّا يسهّل على المواطنين التعرف على النشاط.

سير النشاط

- تحديد المسار والهدف
- إعداد الخطاب والمطويات
- تفعيل عمل شاحنة الحملات التوعوية
- إعداد التقارير والنشر

تفاصيل الأنشطة

1 تحديد المسار والهدف

المواد المستخدمة : لوح ورقي وخريطة جغرافية ورزنامة

يجب تحديد المسار الدقيق الذي سيتم تنفيذه قبل القيام بالنشاط. لذا، وقبل بضعة أيام، يجب جمع أعضاء الفريق والقيام بتخطيط.

1- تحديد المجال العام الذي تريدون تطبيق النشاط فيه: الولاية أو المعتمدية أو بلديات معينة وما الى ذلك.

2- التحديد الدقيق للمناطق المستهدفة: لا يمكن للشاحنة بطبيعة الحال القيام بالحملات التوعوية في كامل أنحاء الولاية ولذلك فمن المهم تحديد مناطق بعينها وفقا لأهميتها للنشاط. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي اعتبار المناطق الريفية ذات أولوية نظرا لأن سكانها عادة ما يكونون بعيدين عن المعلومات بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

3- تحديد هدف وجدول زمني: من المهم تحديد هدف كمي فيما يتعلق بالأشخاص الذين وقع التواصل معهم من خلال النشاط. وبمجرد تحديد الهدف (مثلا: 50 شخصا في اليوم - 150 شخصا إجمالا في 3 أيام)، يجب تحديد جدول زمني للتنفيذ. ومن المهم مراعاة جميع أنواع التظاهرات العامة عند التخطيط للجدول الزمني حتى يمكن ضمان تحقيق الهدف والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ونذكر على سبيل المثال أيام السوق الأسبوعية والتي تمثل أوقات ذروة لذا يسهل الوصول إلى المواطنين خلالها. كما يجب التفكير أيضا في ساعات العمل في علاقة بالوصول إلى النساء العاملات في المناطق الريفية. وأخيرا فإنه من المهم تقديم ورقة لكل من الميسرين مخصصة لمحاولة إحصاء عدد الأشخاص الذين وقع التواصل معهم بأكبر قدر ممكن من الأمانة.

وليس من الضروري عادة الحصول على إذن مسبق من البلديات للقيام بهذه الأنواع من الحملات. ومع ذلك، وفي حالة الوقوع في الشك، يمكن الاتصال بالسلطات المحلية مسبقا لإشعارها.

2 إعداد الخطاب والمطويات

المواد المستخدمة : لوح ورقي للعصف الذهني

من المهم الاجتماع بالفريق الذي سيقوم بتنفيذ نشاط توعي قبل بداية جولان الشاحنة وذلك من أجل تنسيق خطاب جميع الأفراد بالإضافة لإعداد المطويات - إن سمحت الميزانية بذلك - والتي توفر معلومات محددة للمواطنين الذين وقع التواصل معهم (إذ يمكن أن ينسى المواطنين المعلومات التي قدمتموها لهم في حال لم تكن مدونة).

المواضيع التي تمت مناقشتها (قائمة غير حصرية):

- الحق في الانتخاب وواجب الانتخاب والحافز على الانتخاب
- إجراءات الانتخاب
- صورة المرأة في السياسة

يمكن مناقشة جميع هذه المواضيع مع جميع شرائح السكان وبغض النظر عن الجنس. ومع ذلك وفي ضوء أهداف النشاط، يبدو من الضروري التركيز على أول موضوعين مع النساء أساسا (لأن العديد من النساء لا يمارسن حقهن في الانتخاب أو يتعرضن لضغوط عائلية أو يتجاهلن الإجراءات أو تجدنها غير واضحة). وعلى عكس ما سبق، سيتم تناول الموضوع الثالث بصورة أكبر مع الرجال عن طريق التركيز على عنصر الوعي والظلم المسلط على صورة السياسيات في وسائل الإعلام وعدم الاكتراث لدورهن كفاعلات في مجال السياسة وما الى ذلك.

ويحبذ إدراج كل ما قد يكون مفيدا فيما يتعلق بإجراءات التصويت في المطويات خاصة بالنسبة للنساء (معلومات عامة ورقم هاتف للاتصال للحصول على معلومة ضرورية وما إلى ذلك)، بالإضافة الى رسائل الحملة المتعلقة بالتشجيع على الانتخاب.

ومن المهم أيضا توفير صورة تحسيسية خاصة تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة: عدد الناخبات وعدد النساء في المناصب السياسية وما إلى ذلك، ليتم عرضها في الصفحة الخلفية للصورة.

3 بداية العمل بشاحنة الحملات التوعوية

المواد المستخدمة: معدات تميز أفراد الحملة (أردية وأوشحة وشارات وما إلى ذلك) والمطويات وورق للتسجيل وأقلام جافة وكاميرا.

تنطلق شاحنة الحملات التوعوية وفقا للجدول الزمني حاملة على متنها الميسرين والمراسل. ويجب ألا يغيب عن أذهان الميسرين أن الهدف المرجو متعلق بعدد الأشخاص الذين يقع الوصول إليهم. ويجب أن يكون المراسل جاهزا لجمع أكبر عدد ممكن من العناصر التي ستساعد على إبراز المشروع وعلى أن يكون له تأثير طويل المدى: ويمكن للاتصالات اللاحقة (عبر الصور وما إلى ذلك) أن تخلق مجالا لربط الملاحظات التي تكرر ذكرها على مسامع المواطنين ويمكن أن تكون، على سبيل الذكر لا الحصر، حول المشاركة السياسية للمرأة من أجل توعية الجهات الفاعلة الأخرى.

ينطلق الميسرون متى وصلوا إلى منطقة ما في العمل الميداني في مجموعات من ميسرين اثنين. وينطلقون في مقابلة المواطنين وهم مجهزون بمعدات تسمح بالتعريف بهم (أردية وقمصان متطابقة وشارات ومنادل الرأس وما إلى ذلك) وبالمطويات إن أمكن.

التوصيات التي يجب اعتمادها:

- ✓ البدء دوما بطلب الإذن للتحدث مع شخص.
- ✓ تقديم المشروع والهدف منه للمخاطب وتوضيح أنك لا تمثل أي حزب سياسي وأن الحملة ليست حملة سياسية
- ✓ يجب تناول المواضيع التي تم إعدادها. ترك المجال للمتحدث للتعبير دائما بصرف النظر عن الحجة المقدمة ومخاطبته بنبرة محايدة. ويلعب الميسر دورا رئيسيا في إعادة تركيز المحادثة وإيجاد أرضية مشتركة بين أفكار المتحدثين وأهداف الحملة. ولا يجب التدخل أبدا في النقاشات السياسية المتعلقة بمرشح أو بحزب ما.
- ✓ يضطلع فرد واحد من المجموعة بمهمة إحصاء عدد الأشخاص الذين تم الاتصال بهم.
- ✓ يقوم المراسل بأخذ الصور وتسجيل الحديث خلال النقاشات. ويجب التأكد دائما من طلب الإذن قبل الاتصال بالأشخاص وخاصة عند التقاط الصور أو التسجيل البصري أو الصوتي الخاص بالشخص.

4 إعداد التقارير مع نهاية كل يوم والنشر

المواد المستخدمة: لوح ورقي وأوراق/حاسوب لصياغة التقرير

يجب تحديد موعد لحصة استخلاص المعلومات مع جميع أفراد الفريق لحوالي 30 دقيقة مع نهاية كل يوم. وتتيح هذه الخطوة التحدث خاصة عن:

- ردود المواطنين: الحجج الإيجابية والسلبية الأكثر تكرارا
- المشاكل المحتملة التي صودفت وكيفية تجنبها في المستقبل
- إحصاء العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم التواصل معهم

ويتم تضمين كل هذه النقاط في تقرير. ومع تقدم الحملة، يمكن ربط اتصالات عبر الإنترنت من خلال قنوات اتصال مختلفة للسماح للعموم بمتابعة التقدم.

وبعد نهاية النشاط، تتم مراجعة جميع التقارير من أجل صياغة تقرير نهائي وتقييم الأهداف والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها. ويتضمن هذا التقرير توصيات لتحسين العمل ليتم استخدامها على الصعيد الداخلي إذا تكرّر النشاط ويمكن أيضا نقلها إلى جهات فاعلة أخرى قد ترغب في محاكاتها.

السياق

على الرغم من أن النتائج الأخيرة للانتخابات البلدية مشجعة بشكل خاص على صعيد المشاركة السياسية للمرأة في تونس، فإنه لا تزال هناك عقبات كثيرة تعيق عملها على مختلف مستويات المشاركة: كمواطنات مشاركات وناخبات ومرشحات. وعلى الرغم من اهتمام المرأة المتزايد بالمشاركة في العملية السياسية، فإنها غير قادرة على التمتع الكامل بحقوقها المدنية والسياسية بنفس الطريقة التي يتمتع بها نظراءها من الذكور بسبب بيئتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بعض الحالات، وبسبب السياق السياسي والمؤسسي الحالي. وإذا كانت المشاركة الخارجية للمرأة في صنع القرار العام معقدة في نطاق مجتمع أبوي، فإن مشاركتها الداخلية (النساء المنتخبات) لا تقل تعقيدا عن ذلك. وتستنكر العديد من النساء اللواتي يشغلن مناصب في الإدارات الإقليمية حقيقة تجاهل آرائهن وخبراتهن في كثير من الأحيان، مما يخلق شعورا بالاستبعاد وعدم القدرة على العمل، وذلك على الرغم من وجود إطار تشريعي وتنظيمي إضافي أكثر ملاءمة لمشاركتهن. وتشير الدراسات إلى أن هذا الاستبعاد من المجال السياسي على جميع المستويات (الخارجية والداخلية) يظهر بوضوح أكبر في المناطق الريفية في تونس.

نقاط القوة

- **تقدم شاحنة الحملات التوعوية فوائد كبيرة على مستوى توعية المواطنين.** فهي تساعد في الوصول ليس فقط إلى المشاركين المهتمين الذين قاموا بالتسجيل في التكوين، ولكنها تستهدف أيضا المواطنين الأقل احتمالا وقدرة على الاهتمام بالشؤون السياسية.
- **جمهور معين.** يساعد هذا النشاط على استهداف جمهور معين على وجه الخصوص وذلك بالاعتماد على الأماكن المستهدفة التي تم اختيارها: وفي حالة مشروع PARFAIT، فقد تم استهداف الأسواق لكونها المساحات التي تجمع معظم النساء خارج منازلهن. وبموازاة ذلك، فقد ساعدت حركة الميسرين بين الجهات على الوصول إلى الجمهور المستهدف مباشرة "في ديارهم" وأحيانا حرفيا عند مداخل منازلهم.
- **تتمتع شاحنة الحملات التوعوية بإمكانات إعلامية كبيرة**: فهي مزدانة بألوان ورموز المشروع ويسهل ملاحظتها والتعرف عليها. وتساهم الشاحنة في زيادة درجة الوعي العام من خلال إثارة الفضول ليس فقط لدى المواطنين ولكن أيضا لدى وسائل الإعلام.

نقاط للتعمق

- **يعتبر توضيح وظيفة الشاحنة طوال مدة العمل بها من الأهمية بمكان** نظرا لأنه من السهل الاشتباه في أن حملة التوعية على الانتخاب قد تخفي حملة انتخابية حزبية من وراءها. وفي هذا الصدد، يوصى بتقديم تدريب موجه للميسرين وذلك لتجنب وقوع أي سوء فهم مع السكان وهو ما من شأنه أن يعرض نجاح النشاط للخطر.

التوصيات

- **في حال كنت تمثل سلطة محلية**: يستحسن العمل من خلال جمعية محلية لتنفيذ هذا النشاط وذلك لتجنب المشاكل المذكورة أعلاه أساسا.

IV. الخلاصة

غالبا ما تتموضع النساء في الوقت الراهن في قلب الاحتجاجات السياسية في حالة وجود تهديد لسيادة القانون أو حتى الإطاحة بها. ففي السودان ولبنان وفي تونس زمن الثورة، كانت النساء أول المدافعين عن حقوق الجميع. ومع ذلك، عندما نلقي نظرة فاحصة على المؤسسات الحكومية، لا نجد تمثيلية تعبر عن هذا الواقع. ويحتل المجال السياسي[3] المرتبة الأولى على صعيد التفاوت بين الجنسين. والى اليوم، لم تتمكن أي دولة في العالم من معالجة الفجوة الحاصلة بين الرجال والنساء على صعيد التمكين السياسي (وتمثل أيسلندا، أين تم معالجة فجوة التمكين السياسي بحوالي 70٪، الدولة التي توجد فيها التمثيلية الأوسع نطاقا للمرأة في البرلمان والوزارات وعلى رأس الدولة)، وتضاف إلى الفجوة مسألة المسؤوليات والأجور، والتي لا تزال تتفاوت بشكل ملحوظ بين الرجل والمرأة. ووفقا لتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020، **سيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي[4] 94.5 عاما**. ومع ذلك، فرغم تواجد الفجوة الأوسع نطاقا على المستوى السياسي، فإن هذا الأخير يشهد التطور الأسرع. وبشكل عام، فإن معدل حضور المرأة في المؤسسات في تزايد مستمر: فمنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزايد عدد النساء رئيسات الدول في العالم بأكثر من الضعف، وبين عامي 2019 و2020، قامت 108 دولة من إجمالي ال 149 التي أجرى عليها المنتدى الاقتصادي العالمي دراسة بتحسين درجاتها الإجمالية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة كبيرة في عدد النساء في البرلمانات مقارنة بالتقييمات السابقة. وتظهر هذه البيانات الإيجابية أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى العمل من حولنا لإعطاء زخم لهذا التغيير ولتحويل أهم فجوة بين الجنسين إلى مساواة خالصة تتناغم تماما مع حقوق الإنسان. ويجب أن يمثل هذا العمل مجهودا جماعيا: أي مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين ووسائل الإعلام والشركات والمدرسين والأسر. وعلى الرغم من إختلاف الإمكانات المتاحة لجميع الأطراف، إلا أنه يمكن القيام ببعض الأنشطة بشكل بسيط ولا تتطلب بالضرورة الكثير من الوقت أو المواد، خاصة عند تنفيذها على المستوى المحلي. ولقد أسفرت الإجراءات الموصوفة في هذا الدليل عن نتائج جيدة للغاية، وإن الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية مقتنعة بأن تكرارها سيساهم في المضي قدما من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

[3] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2020، المنتدى الاقتصادي العالمي
[4] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2020، المنتدى الاقتصادي العالمي

V. عن المشروع

من هي الجهات الفاعلة في مشروع PARFAIT؟

لقد تمت إدارة هذا المشروع من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة التي مثل تفاعلها المكسب الحقيقي الذي سمح بتحقيق أهداف المشروع. ولولا مشاركة جميع أصحاب المصلحة، لما كان من الممكن تنفيذ الأنشطة ولكان تأثير المشروع أقل أهمية.

وبالإضافة إلى مشاركة كل الأطراف، فإن القيمة المضافة الحقيقية تمثلت في التفاعل الذي حصل بينها والمخرجات الناتجة عنه: فقد عملت الجهات الفاعلة في مشروع PARFAIT في جو من روح الإصغاء والتشارك وممارسة القناعة بأن المساواة بين الجنسين مسؤولية جماعية.

– المؤسسات –

بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس

كان دعم الاتحاد الأوروبي أساسيا لتنفيذ مشروع PARFAIT وليس فقط على الصعيد المالي. وقد دعمت بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس منذ بدايتها في أكتوبر 2017 تنفيذ الأنشطة عبر ضمان حضورها في اللحظات الرئيسية للمشروع. كما دعمت ائتلاف الشركاء فيما يتعلق بتدابير التأقلم الضرورية بعد التغييرات السياسية التي وقعت في تونس خلال السنوات الثلاث الماضية.

وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

تابعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن عن كثب تنفيذ مشروع PARFAIT عبر المشاركة في المحطات الرئيسية في المشروع والمساهمة الملموسة عبر مشاركة ممثلة عن الوزارة في عملية اختيار الجمعيات المستفيدة من الدعم المالي لأطراف ثالثة. وتعتبر مشاركة الوزارة من الأهمية بمكان لكي يتجاوز تأثير المشروع الولايات الست المستهدفة ولكي يكون له صدى على المستوى الوطني في تونس.

برنامج مساواة

يجمع برنامج مساواة، الممول من الاتحاد الأوروبي، جميع المواضيع التي تم تحديدها كأولويات للعمل في كنف احترام المساواة بين الجنسين في تونس. وقد تم تضمين مشروع PARFAIT في الحزمة 2 من برنامج "التمكين الاقتصادي والعمومي" – العنصر الخاص ب"مشاركة المرأة في الحياة العامة" بالإضافة الى مشروعين آخرين: "الكلمة للنساء" و "Gouvern'elles". وقد تمثّل هدف ممثلي البرنامج في تنسيق المشاريع المختلفة وتحليلها في إطار يتجاوز التأثير على الولايات الست التي يستهدفها مشروع PARFAIT.

–شركاء مشروع PARFAIT–

الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية

تكرس الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية (ALDA) دعم الحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين على المستوى المحلي. وتهدف ALDA على وجه الخصوص إلى تسهيل التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي وفي بلدان الجوار. وتعهد ALDA، التي تم إنشاءها سنة 1999 بمبادرة من مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، بدعم شبكة من وكالات الديمقراطية المحلية (ADL) والتي تم إنشاؤها في أوائل التسعينات والتنسيق بينها. وتتمتع هذه الوكالات بالاستقلالية المالية وهي منظمات غير حكومية مسجلة على الصعيد المحلي وتعمل كقوة دافعة للحوكمة الرشيدة والحكم الذاتي المحلي. وتمثل ALDA منظمة جمعياتية تضم أكثر من 300 عضو وتضم السلطات المحلية ورابطات السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 40 دولة. ويتأتى تمويل ALDA من اشتراكات الأعضاء وصندوق المفوضية الأوروبية ومن مجلس أوروبا والجهات المانحة الاخرى من القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع.

وبناء على 20 سنة من الخبرة في صياغة وإدارة المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وعلى اهتمامها المحوري بالديمقراطية المحلية وبالإضافة الى دافع قوي للدفاع عن المساواة بين الجنسين، استجابت ALDA للنداء الصادر عن برنامج الجوار التابع للاتحاد الأوروبي والذي تشرف عليه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن التونسية في إطار برنامج مساواة وبالشراكة مع منظمات دولية ومحلية أخرى والتي كانت حاسمة بالنسبة لمختلف مراحل المشروع. وكقائد للمشروع، اضطلعت ALDA بمسؤولية التنسيق وساهمت بخبرتها على مستوى إدارة دورة المشروع وإدارة الدعم المالي لأطراف ثالثة وتكريس الديمقراطية التشاركية.

الشراكة الأوروبية للديمقراطية

الشراكة الأوروبية للديمقراطية هي منظمة غير ربحية تدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وتتكون هذه الشراكة من ستة عشر منظمة مدنية وسياسية أوروبية من إحدى عشرة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتتواجد في افريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. ونظرا لتواجد مقرها في قلب المنطقة الاوروبية في بروكسل، فقد أثبتت الشراكة الأوروبية للديمقراطية (EPD) نفسها كطرف فاعل رئيسي في دعم الديمقراطية الأوروبية، سواء كان ذلك إزاء المؤسسات الأوروبية أو الدول الأعضاء، وذلك بأكبر مجموعة دعم للديمقراطية (خبراء ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة). تقوم الشراكة الأوروبية للديمقراطية من خلال منهجيات مبتكرة وتعاونية مبنية على تطوير شراكات فعالة بتسهيل تبادل المعرفة والممارسات الفضلى في جميع أنحاء العالم مع تنفيذ أنشطة الدعوة من أجل حضور أقوى لدعم الديمقراطية في جداول أعمال الاتحاد الأوروبي.

وكان الفرع التونسي من الشراكة الأوروبية للديمقراطية، EPD تونس، ومقره في العاصمة تونس، الشريك المنفذ لمشروع PARFAIT. ونظرا لخبرتها في الحوار متعدد الشركاء، كان التعاون مع الشراكة الأوروبية للديمقراطية ضروريا لتحقيق عنصر عملية الحوار الشامل بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي بفضل إشراك شبكة ميسريها المنتشرين في جميع الجهات، ولكن أيضا من حيث توعية المواطنين.

التحالف من أجل نساء تونس

التحالف من أجل نساء تونس هو شبكة تتكون من 22 جمعية تعمل على المستوى التشريعي مع مراعاة الاحتياجات الميدانية، وبالتحديد احتياجات المرأة التونسية.

وتتمثل أهدافه في: الدفاع عن حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة؛ وإدماج النساء المهمشات في الحياة السياسية والمدنية؛ الاستقلالية المالية للمرأة؛ حقوق المرأة في المجال الصحي؛ بناء قدرات النساء؛ وصول المرأة إلى السلطة؛ ضمان النهج الجنساني في جميع المجالات؛ تعزيز مكانة المرأة القادرة في مكافحة العنف؛ إدماج الرجال في الحركة النسوية؛ تحصيل ناشطات شابّات في الحركة النسوية؛ تعزيز وجود بيئة مواتية لمردود حياة المرأة والدفاع عن النساء الحداثيات والناشطات في الحياة الجمعياتية السياسية وحتى في مواقع السلطة.

ويعمل التحالف بشكل رئيسي على الاقتصاد والتشغيل والحقوق المدنية والحياة السياسية والصحة والحياة العاطفية والجنسية على المستوى الوطني. وتتمثل المجموعات المستهدفة في سيدات الأعمال والشابات وضحايا العنف. ويتمتع التحالف من أجل نساء تونس بسنوات من الخبرة العملية الخاصة بمجال المساواة بين الجنسين.

وكانت مساهمة التحالف ضرورية في إطار مشروع PARFAIT وخاصة في مرحلته الأولى. وقد قام التحالف، بصفته مسؤولا عن تحديد المستفيدين، بتقديم خبرته للمشروع أيضا من حيث توعية المواطنين ووسائل الإعلام.

وكالة الديمقراطية المحلية في تونس

إن وكالة الديمقراطية المحلية في القيروان هي أول وكالة للديمقراطية المحلية لشبكة الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية في البحر الأبيض المتوسط. ويقع مقر الوكالة في مدينة القيروان التاريخية والرمزية، وتمثل الوكالة منصة للتناقش بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بهدف تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. ووكالة الديمقراطية المحلية بتونس هي منظمة غير حكومية تضم أكثر من 8 أعضاء/ شركاء، بما في ذلك السلطات المحلية والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وقد تم التوقيع على مذكرة التفاهم التي أطلقتها الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية من قبل الشركاء التاليين: بلدية القيروان وبلدية ستراسبورغ وإقليم سردينيا و Fons Mallorqui de Solidaritat i Cooperació وجمعية Auxilia Onlus على الصعيدين الأوروبي والدولي، وأما على الصعيد الوطني والتونسي فنذكر جمعية سوا-ماد (Sawa-Med) تونس وجمعية القيروان للتنمية المتكاملة (AKDI) وجمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان (APNEK).

وتتمثل أولوياتها الأساسية في: دعم العمليات التشاركية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي ودعم السلطات المحلية للعمل بطريقة مفتوحة وتشجيعها على مراعاة احتياجات المواطنين؛ تنمية خلق الفرص وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الحوار وتشجيع التواصل مع السلطات المحلية؛ تعزيز معرفة وقدرات المواطنين فيما يتعلق بمستوى مشاركتهم في عملية صنع القرار وتشجيعهم على ممارسة حقوقهم وعرض قضاياهم على السلطات المحلية؛ تعزيز علاقات التوأمة التعاونية القائمة وتعزيز الروابط الجديدة بين البلديات والسلطات المحلية والإقليمية الأخرى في تونس وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد كان دعم وكالة الديمقراطية المحلية بتونس ضروريا في نطاق مشروع PARFAIT فيما يتعلق بالتأثير المحلي في ولايتي القيروان والمهدية على وجه الخصوص. ونظرا لأنه قد تم نقل هذا المشروع فعليا إلى عدة ولايات، فقد ثبتت ضرورة الاعتماد على شريك محلي للمشاركة في آليات المشروع وهو السبب وراء انضمام وكالة الديمقراطية المحلية بتونس إلى ائتلاف الشركاء بداية من ماي 2019. ولذلك عززت وكالة الديمقراطية المحلية بتونس قيمة المشروع على المستوى المحلي ودعمت تنفيذ جميع الأنشطة، وخاصة شاحنة الحملات التوعوية وتنظيم اجتماعات لتبادل الممارسات الفضلى ومتابعة الجمعيات التي تنفذ المشاريع في إطار الدعم المالي لأطراف ثالثة. كما كان تعاون وكالة الديمقراطية المحلية ضروريا لتنظيم المؤتمر الختامي للمشروع، والذي انعقد في مدينة القيروان يوم 7 ديسمبر 2019.

-السلطات-

النساء المنتخبات

قامت 29 امرأة من اللاتي شاركن في دورات تدريب متعلقة بمشروع PARFAIT بالترشح لأول انتخابات بلدية في تونس في ماي 2018. وقد تم انتخاب تسع منهن وواصلن المسار عبر التلاقي وتبادل التجارب المختلفة. وقد شاركت هاته النساء أيضا في العديد من المناسبات العامة، لا سيما في منتدى تونس للمساواة بين الجنسين (أفريل 2019) والمؤتمر الختامي لمشروع PARFAIT وقد تحدثن عن دورهن كعضوات ورئيسات لجان داخل البلديات.

المجالس البلدية للست ولايات التي تم استهدافها

لضمان التأثير الحقيقي على المستوى المحلي، كان من الضروري إشراك المجالس البلدية في الولايات التي يستهدفها المشروع. وقد تم السماح لأعضاء المجالس البلدية في عدة بلديات في ولايات تونس الكبرى وجندوبة والقيروان والمهدية وقفصة وقبلي بإقامة حوار بين السلطات المحلية والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول موضوع النوع الاجتماعي.

-منظمات المجتمع المدني-

ممثلو وممثلات منظمات المجتمع المدني الذين شاركوا في الدورات التكوينية

كان من الضروري إشراك منظمات المجتمع المدني الناشطة في مختلف البلديات المستهدفة حتى يستطيع النسيج الجمعياتي للولايات الست التي تم استهدافها تبادل الأفكار حول المواضيع التي اقترحها المشروع. وقد شارك العشرات من ممثلي وممثلات المنظمات من كل ولاية فعليا في دورات التكوين حول المشروع، من جهة من خلال اكتساب المعرفة والمهارات التي أثرت وستواصل إثراء منظماتهم، ومن جهة أخرى من خلال تمثيل الهيئات التي يعملون بها بصوت قوي وحازم، والتي ساهمت بشكل حاسم في فهم السياقات المحلية المختلفة.

المستفيدون من الدعم المالي لأطراف ثالثة

لقد شاركت 32 جمعية من 6 ولايات في الدعوة لتقديم المشاريع التي أطلقها شركاء مشروع PARFAIT في فيفري 2019، وقد وقع الاختيار على 23 منها للعمل على مشروع ذو تأثير محلي ومتعلق بالمواضيع المستهدفة من طرف PARFAIT. وقد كانت هذه الجمعيات الـ 32 وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية الأخرى جهات فاعلة رئيسية للتغيير الاجتماعي والسياسي على المستوى المحلي تجاه مسألة النوع الاجتماعي، وفي هذا الاتجاه، يهدف هذا الإصدار إلى تسليط الضوء على جهودهم على وجه الخصوص.

-المواطنون-

النساء المستفيدات من التدريب

لا شك في أن العناصر الفاعلة الرئيسية في مشروع PARFAIT هي في الحقيقة جميع النساء اللاتي شاركن في التكوين الذي قدمه المشروع. وقد مثلت شجاعتهن وتأثيرهن ودوافعهن القوة الدافعة الحقيقية للمشروع والضمانة لاستدامته في محيطهن. وسواء كانت المشاركات فتيات يافعات أو أمهات أو ربات بيوت أو مهنيات أو ممثلات منظمات المجتمع المدني، فإن مشاركة الجميع جعلت من تحقيق أهداف المشروع حقيقة ملموسة.

المستفيدون المباشرون

بدءا من محيط النساء المستفيدات من التدريب، أي عائلاتهن وزملائهن ودوائرهن الاجتماعية، فإن عدد المستفيدين غير المباشرين من المشروع كان كبيرا، وخاصة إذا ما أخذنا بالحسبان المستفيدين من المشاريع المنفذة على المستوى المحلي من خلال أداة الدعم المالي لأطراف ثالثة. وقد تم أخذ تأثير المشروع على المستفيدين من المشروع في الحسبان من خلال الوعي بأن المساواة بين الجنسين لا تقوم فقط على الإجراءات المتعلقة بالمستوى السياسي وعلى مسؤولية النساء أنفسهن، ولكنها كذلك مسؤولية جماعية تعتمد بقوة على الرأي العام وعلى عقلية جميع المواطنين، وخاصة عقلية الأجيال الشابة.

وسائل الإعلام

لعبت وسائل الإعلام التونسية دورا كبيرا في مشروع PARFAIT: فقد تم تخصيص نشاط خاص للعاملين في هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الكبرى للسردية حول النساء، وخاصة في السياسة، وكيف يتم نقلها في الإعلام التونسي. وبعد انجذابهم في البداية الى روح تطوير المهارات المهنية، فقد خرج المشاركون من هذا النشاط التوعوي بإدراك مختلف لوسائل الإعلام ولدورهم فيما يتعلق بقضية المرأة، وحاملين "نظرة مختلفة وأكثر وعيا تجاه عملهم".

نود أن نهنئ ونشكر، بالنيابة عن فريق الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية بأكمله، جميع الذين ساهموا في ولادة هذا المشروع والذين يواصلون في المضي قدما في معالجة قضية المساواة بين الجنسين كل يوم، في تونس وخارجها

PARFAIT

مشاركة المرأة في التقدم والابتكار في تونس

© الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية، 2020

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وإن الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية هي المسؤولة الوحيدة عن محتواه الذي لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي

للاتصال بنا

الرابطة الأوروبية للديمقراطية المحلية - ALDA

مجلس أوروبا
1، شارع أوروبا
F-67075 ستراسبورغ - فرنسا

+33 3 90 21 45 93
www.alda-europe.eu/
aldastrasbourg@aldaintranet.org

ALDA.Europe/ ALDAeurope aldaeurope AldaEu